A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/6/G/9
20 September 2007

ARABIC
Original: ARABIC/ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة من البعثة الدائمة لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

تهـــدي البعـــثة الدائمة لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحياتها إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان، وبالإشارة إلى تقرير المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، السيدة سيغما هُدى، عن البعثة الـــتي قامـــت بها إلى البحرين وعُمان وقطر (A/HRC/4/23/Add.2 وCorr.1)[1]، تتشرف بأن ترفق طيه تعقيبها* على التقرير الآنف الذكر بشأن الزيارة إلى قطر.

* استُنسخ كما ورد في المرفق باللغة التي قُدم بها وبالإنكليزية فقط.

(١) أُرجئ النظر في التقرير إلى دورة لاحقة للمجلس.

المرفق

تعقيب دولة قطر أمام مجلس حقوق الإنسان على تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال

تود دولة قطر في البداية أن تتقدم بجزيل الشكر لسعادة المقررة الخاصة السيدة/ سيغما هدى على زيارتها لدولة قطر في إطار ولايتها المعنية بالاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال في الفترة من ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والتي تعتبرها دولة قطر تاريخية حيث أنها الأولى من نوعها في إطار ولاية المقررين الخاصين.

ونود أن نعرب لكم عن شكرنا وتقديرنا لتثمينكم أولاً على مستوى الشفافية والانفتاح والتعاون الذي أبدتـــه الحكومة القطرية خلال زيارتكم للدولة وإشادتكم بالسماح بزيارة جميع المؤسسات والهيئات التي طلبتم زيارتها، وثانياً على تثمينكم على العديد من الجوانب الإيجابية على المستوى التشريعي والمؤسسي والإجرائي التي قامت بها الدولة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر. ونشاطركم الرأي في أن هذه الزيارة هي مقدمة إيجابية لحوار بناء مـــع الحكومـــة في سبيل المساهمة في تعزيز الإجراءات على المستوى الدولي من أجل القضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر.

واسمحوا لنا نود أن نطلع سعادتكم على آخر التطورات على المستوى التشريعي لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشـــر. فبالإضافة للإطار التشريعي الذي أشرتم إليه بالتفصيل في تقريركم، فالجهود ما زالت مستمرة لإجازة مشـــروع القـــانون الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر وإجازة مشروع القانون الخاص بالكفالة بغرض تعزيز وتقوية الإطار التشريعي. كما وأن دولة قطر قد قامت مؤخراً بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية المعنية بمكافحة العمل الجبري.

كما وأن الآليات التي أشرتم إليها في تقريركم والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

(أ) الآليات على المستوى الحكومي والتي تشمل مكتب المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية ومكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية وإدارة العمل.

(ب) لآليات على المستوى الغير حكومي (المجتمع المدني) ويمكن الإشارة هنا إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة. تطلع بدورها الإيجابي في مكافحة ظاهرة الاتجار.

واسمحوا لنا بإبداء الملاحظات التالية حول التقرير الذي نؤكد ونثمن على إيجابيته:

أولاً: إن ما أورده التقرير "ص ٢٣ الفقرة ٧٨" في حول "أن الكثير من النساء اللاتي أرغمن على ممارسة الدعارة في قطـــر قـــد تم جلبهن عبر السعودية أو الإمارات" نود أن نشير هنا إلى أن دخول دولة قطر لا يتم إلا باستيفاء تأشيرة صالحة (سواء تأشيرة عمل أو سياحة). وقد أثار الاستغراب الإدعاء القائل بجلب النساء عبر المملكة العربية السعودية كون المملكـــة وشـــعبها على قدر كبير من التدين والمحافظة، إضافة إلى أن القوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية لا

تســـمح بسفر النساء بدون محرم. عليه لا يمكن إطلاقاً جلب النساء عن طريق السعودية. أما فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة فلا توجد أسباب مادية أو غيرها تستوجب حدوث تلك الادعاءات.

ثانـــياً: أشـــار التقرير في الفقرة (٤٢) صفحة ١٤ إلى "التقارير التي تفيد بأنه رغم إعادة عدد كبير من الأطفال إلى أوطانهم، فقد تم احتجاز بعضهم للعمل في المزارع حيث يعيشون في ظروف صعبة".

نود هنا أن نتقدم بالتعقيب التالي:

- بعـــد إجـــازة القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٥ يمنع تشغيل وتدريب وإشراك الأطفال في سباقات الهجن، وكما أشار التقرير، تمت إعادة جميع أطفال الهجن إلى مواطنهم وتم استحداث الراكب الآلي واستخدامه في السباقات.

- قامـــت الدولـــة – كمـــا أشار التقرير – عن طريق منظمة قطر الخيرية بتنفيذ برامج اقتصادية وتعليمية وثقافية لإعادة تأهيل الأطفال في مواطنهم.

- اللجنة المشكلة لمتابعة تنفيذ القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٥ قامت بعده بزيارات لمضمار سباقات الهجن قبل وبعد زيارة المقررة الخاصة و لم تسجل أيه مخالفات للقانون، وقد تم التأكد من خلو المضمار والمنطقة المحيطة به من وجود أطفال.

- هـــنالك لجـــان أخـــرى في إدارة العمل تقوم بمتابعة تنفيذ القانون وقد انيطت بها صفة الضبط القضائي كمفتشي العمل الذين يقومون بمهمة المتابعة والتفتيش الدوري ، و لم تسجيل أو ترصد أية مخالفات.

- عليه فإن التقارير التي تزعم باستخدام الأطفال كعمال في المزارع عارية تماماً من الصحة. إضافة إلى أنه لم ترد أية تقارير من المنظمات غير الحكومية حول هذا الموضوع.

وفي الختام اسمحوا لنا أن نؤكد على أهمية ولاية المقررين الخاصين وعلى التزام الدولة بالتعاون الكامل مع ولايتهم كما نود أن نؤكد على توافر الإرادة السياسية للمضي قدماً من أجل تعزيز وتقوية الإجراءات ليس فقط على المستوى الوطني وإنما على المستوى الدولي من أجل القضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر.

- - - - - -